

لبنان في أسفل سلم الفساد: تشريعات مع وقف التنفيذ

ليس مُستغرباً أن يسجّل لبنان تراجعاً ملحوظاً في مرتبته، في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، فالحكومة اللبنانية لم تُحرز أي تقدّم على مستوى مكافحة الفساد أو تطبيق الأدوات التشريعية الهادفة إلى الحد منه. ينادون بالإصلاح وإنفاذ الاقتصاد، وهو ما تعتبره منظمة الشفافية أمراً مستحلباً ما لم يتمّ الشروع بمكافحة الفساد، واعتماد أعلى معايير الشفافية، لا سيما في قطاعات الكهرباء والصحة والتعليم وغيرها.

احتل لبنان المرتبة 149 عالمياً من أصل 180 دولة يقيسها المؤشر، مقارنة بمرتبة 138 من أصل 180 دولة لعام 2019، متراجعاً 11 مرتبة بين الدول، كما حصل على مرتبة 25 على 100 بتراجع بلغ 5 نقاط. ويعكس هذا التراجع النتيجة الناجمة عن الأداء الضعيف للدولة اللبنانية على مستوى مكافحة الفساد، على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني، ومنها الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد، بهدف تعزيز الشفافية في الإدارة العامة. ففي مؤتمر عقدته المنظمة اليوم الخميس، عبر تقنية zoom، رأت أن تراجع لبنان يأتي في ظل الصعوبات التي تفرضها جائحة كورونا، وعدم التحضير للمرحلة الثانية من مواجهة الجائحة، لاسيما لجهة تجهيز القطاع الصحي الرسمي، والتأخر في استيراد اللقاح، كما وأنّ للانهيار الاقتصادي وقع سلبي كبير على الصعيد الاجتماعي، مع تقلص الطبقات المتوسطة وانفلاش الطبقة الفقيرة.

الفساد في كافة القطاعات

أمّا على صعيد الدولة والإدارة، فإنّ التأخير عن المواعيد الدستورية والقانونية في إعداد وإقرار الموازنة العامة، والتوجه نحو تسيير شؤون الدولة على القاعدة الإثني عشرية، كما وعدم تشكيل حكومة جديدة والاكتفاء بحكومة تصريف الأعمال ذات الصلاحيات المحدودة، كل ذلك، يؤثر سلباً في مسار تطوير الإدارة العامة. لا، بل يعرقل عملية مكافحة الفساد والحد منه. مهام كثيرة على الدولة الشروع بها عاجلاً، تبدأ من تشكيل حكومة لوقف الانهيار، والشروع في مسار الإصلاح الاقتصادي، النقدي والمالي. كما لا بد من تنفيذ التدقيق المالي والجنائي في كل إدارات الدولة، لتحديد المسؤوليات وإنزال العقوبات القانونية اللازمة، بحق من قام بأي جرم من جرائم الفساد. وفي انفجار مرفأ بيروت، والتقصير الحاصل في هذا الملف، أكدت الجمعية على أهمية الشفافية بالتحقيق، والسرعة في إجراءاته، بما يتناسب وحجم الجرم الذي هز العالم. والإسراع بالتعويض على المتضررين. كما الإسراع في إعادة الإعمار، مع اعتماد أقصى معايير الشفافية بالتمويل وكيفية إنفاقه والمستفيدين منه.

"بلدان تحت المجهر"

كل ما حصل يجعل من لبنان واحداً من البلدان التي وضعتها منظمة الشفافية الدولية على لائحة "بلدان تحت المجهر". وهو ما يتطلب مضاعفة جهود مكافحة الفساد، والعمل على احترام سلطة القانون، وتحديد المنظمة التشريعية الخاصة في مكافحة الفساد. ولكن، إن كانت السلطات السياسية لا تتصاع للضغوط المحلية، فهل من إمكانية لممارسة ضغط دولي من خلال المنظمة، لفرض تنفيذ الإصلاحات على الدولة اللبنانية؟ سؤال توجهت به "المدن" إلى المنظمة، التي أكدت محاولاتها الحثيثة للدفع في الجمعية العامة لمنظمة الشفافية الدولية، لوضع لبنان في سلم الأولويات من قبل المجتمع الدولي، لتجنب البلد الانهيار، والعمل الجدي على مكافحة الفساد. وشددت على استمرار تواصلها مع مختلف الأطراف الدوليين، لاسيما المعنيين بالإصلاح في لبنان، كصندوق النقد الدولي، لتعزيز الجهود في مجال مكافحة الفساد.

وإذ ذكرت الجمعية أنه في العام الماضي جرى التصويت في مجلس النواب على عدة قوانين، منها الإثراء غير المشروع، ويجري العمل حالياً بشكل جدي في مجال المشتريات العامة وغيرها من الأمور التشريعية والتقنية الهامة، أكدت أنه لم يتمّ التنفيذ، ولم يؤثر ذلك إيجاباً على درجة لبنان ومرتبته في مستوى الفساد. ففي المحصلة، لا يقتصر العمل على الأمور التقنية، بل يجب أن يكون هناك حلول سياسية وإرادة سياسية، أقله لوضع أطر للوقاية من الفساد.

ترتيب الدول

وبالعودة إلى ترتيب الدول على مؤشر مدركات الفساد فقد احتلت كل من الدنمارك ونيوزيلندا المرتبة الأولى بدرجة (100/88) على المستوى العالمي. بينما احتلت كل من فنلندا، سنغافورة، السويد وسويسرا المرتبة الثالثة بدرجة (100/85). أما عربياً فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بدرجة (100/71)، وقطر المرتبة الثانية بدرجة (100/63). بينما احتل كل من جنوب السودان والصومال المرتبة الأخيرة عالمياً بدرجة (100/12) على المستوى العالمي، تليهما سوريا (100/14) واليمن وقزويل (100/15).

تجدر الإشارة إلى أن مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر يقيس مدى إدراك المجتمع للفساد في القطاع العام، بناء على 13 مؤشراً مختلفاً تعتمد عليها منظمة الشفافية الدولية. ويمنح المؤشر درجة تتراوح من صفر إلى 100 نقطة، فكلما اقتربت الدولة من درجة صفر عكس ذلك ارتفاعاً في مستوى الفساد لديها والعكس صحيح.

وقد اعتمد تصنيف لبنان على 7 من أصل 13 مؤشراً للتقييم. كما لا بد من الإشارة إلى أن التوقيت الزمني لقياس المؤشر هو من تشرين الأول 2019 إلى تشرين الأول 2020.